



تحليل أثر الإفصاح البيئي على ربحية الشركات: دراسة تطبيقية على مصنع الحديد والصلب في مدينة مصراتة – ليبيا

علي مسعود الدروقي^{1*}، رجب منصور امطير²

¹الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، ليبيا

²كلية الاقتصاد، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

An Empirical Investigation into the Impact of Environmental Disclosure on Corporate Profitability: The Case of the Iron and Steel Plant in Misurata – Libya

Ali Masoud Aldrugi^{1*}, Rajab Mansour Amtir²

¹Libyan Authority for Scientific Research, Tripoli, Libya

²Faculty of Economics, University of Tripoli, Tripoli, Libya

*Corresponding author

adrouqi@aonsrt.ly

*المؤلف المراسل

تاريخ النشر: 2025-09-29

تاريخ القبول: 2025-09-20

تاريخ الاستلام: 2025-07-22

الملخص

أظهرت الدراسات نتائج متباينة وغير متسقة، ومتناقضة في كثير من الأحيان؛ بشأن العلاقة بين الإفصاح البيئي وربحية الشركات، وتراوحت هذه النتائج بين علاقات إيجابية وسلبية، بالإضافة إلى علاقات غير ذات دلالة إحصائية. وفي المقابل، لا تزال الأدلة التجريبية حول هذا الموضوع محدودة في الدول النامية، بما في ذلك ليبيا. وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تخفيف هذا الجدل وسد هذه الفجوة من خلال فحص العلاقة بين الإفصاح البيئي وربحية الشركات وذلك بالتطبيق على مصنع الحديد والصلب بمصراتة. وعليه يتمثل الهدف الأساسي من هذا البحث في تقييم ما إذا كان للإفصاح البيئي تأثير ذو دلالة وأهمية على ربحية الشركات. استنادًا إلى مراجعة شاملة للأدبيات ذات الصلة، تم إعداد استبيان لجمع البيانات من عينة الدراسات، وزعت 48 استبانة على موظفي القسم المالي بالمصنع، واعتمدت 40 منها للتحليل. استخدم الباحث مزيجًا من الأساليب الوصفية والكمية، بما في ذلك المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية واختبار T لتحليل البيانات التي تم تجميعها. وقد أشارت النتائج إلى وجود مستوى عالٍ من الاتفاق بين المشاركين حول التأثير الإيجابي للإفصاح البيئي على ربحية الشركات، لا سيما فيما يتعلق بتحسين السمعة المؤسسية، وتجنب النزاعات والدعاوى القانونية، ودعم قرارات الإنتاج والاستثمار. ومع ذلك، أثبتت بعض المخاوف بشأن دمج المعلومات البيئية في عمليات اتخاذ القرارات التمويلية، خصوصًا فيما يتعلق بمنح القروض، وجدولتها، وتحديد نسب الفوائد.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح البيئي، ربحية الشركات، التكاليف البيئية، المسؤولية الاجتماعية للشركات.

Abstract

Previous studies have produced mixed, inconsistent, and often contradictory findings regarding the relationship between environmental disclosure and corporate profitability. These findings range from positive to negative associations, as well as statistically insignificant relationships. In contrast, there is limited empirical evidence on this topic in developing countries, including Libya. Accordingly, this study attempts to alleviate this controversy by examining the relationship between environmental disclosure and corporate profitability. Primary objective of this research is to assess whether environmental disclosure has a significant and meaningful impact on corporate profitability, by applied to the Misrata Iron and Steel Factory – Libya. Based on a review of relevant literature, a questionnaire was developed to collect data from the study population. A total of 48 questionnaires were distributed to employees in the finance department of the Misrata Iron and Steel Factory, of which 40 were deemed valid for

analysis. The researcher employed a combination of descriptive and quantitative methods, including mean scores, standard deviations, and the T-test, to analyze the collected data. The results indicated a high level of agreement among respondents regarding the positive impact of environmental disclosure on corporate profitability, particularly in terms of enhancing reputation, avoiding legal disputes, and supporting production and investment decisions. However, several concerns were raised regarding the integration of environmental information into financial decision-making processes, particularly in relation to loan issuance, rescheduling, and the determination of interest rates.

Keywords: Environmental Disclosure; Corporate Profitability; Environmental Costs; Corporate Social Responsibility.

مقدمة:

في ظل تزايد اهتمام الدول والمنظمات الدولية والإقليمية بالمسؤولية الاجتماعية والبيئية للمشروعات الاقتصادية، وفي ظل تصاعد الأضرار التي تلحق بالبيئة وارتفاع حجم التكاليف والالتزامات البيئية المرتبطة بها، أصبحت الوحدات الاقتصادية تتحمل نفقات إضافية ناجمة عن أنشطتها الإنتاجية، أو نتيجة لالتزامها بتنفيذ مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى حماية البيئة من الآثار السلبية لتلك الأنشطة. ونظرًا لتأثير التكاليف البيئية على الوضع المالي والاقتصادي للوحدات الاقتصادية، تزايد اهتمام العديد من الأطراف، سواء من داخل المؤسسات أو خارجها، بغرض تحديد التكاليف والالتزامات البيئية وقياسها والإفصاح عنها بشكل دقيق وشفاف.

وقد بدأ الإفصاح البيئي يأخذ مكانه ضمن التقارير السنوية للشركات منذ أوائل سبعينيات القرن الماضي، حيث كانت هذه الإفصاحات في البداية محدودة في شكلها ومضمونها، وغالبًا ما جاءت بصيغة سردية لا تتجاوز نصف صفحة، وتفتقر إلى التفاصيل الكافية المتعلقة بالأداء البيئي (Deegan Rankin 1996)، ومع تزايد الاهتمام العالمي بقضايا البيئة والإفصاح عن التكاليف البيئية، تطورت ممارسات الإفصاح البيئي تدريجيًا، إذ أصبحت الشركات تُدرج أنشطتها البيئية ضمن القوائم والتقارير المالية، أو تخصص تقارير مستقلة لتلك الأنشطة، مما يشير إلى تحول نوعي في التعامل مع الإفصاح البيئي كمكون أساسي في تقارير الأداء المؤسسي. وفي هذا السياق، أصبحت قضايا حماية البيئة والتكاليف المرتبطة بها من أبرز التحديات التي تواجه الوحدات الاقتصادية (حليمي وبهلول، 2021)، لا سيما في ظل التغيرات التكنولوجية المتسارعة التي فاقمت من الأثر البيئي للأنشطة الصناعية والإنتاجية. كما أن التكاليف البيئية، سواء كانت ناتجة عن التزامات قانونية تُفرض بموجب التشريعات البيئية، أو عن مبادرات طوعية تهدف إلى الحد من التلوث ومعالجة آثاره، لها تأثير بشكل مباشر على ربحية الشركات واستقرارها المالي على المدى الطويل.

الدراسات السابقة

تسعى العديد من الشركات إلى تعزيز مستوى الإفصاح البيئي بهدف تحقيق أداء بيئي أفضل وتحسين صورتها أمام العملاء والمستثمرين والموظفين، الأمر الذي قد يسهم في زيادة المبيعات وتحسين النتائج المالية، وبالتالي رفع مستوى الربحية. ورغم هذه الفوائد المحتملة، لا تزال بعض الشركات مترددة في تقديم المزيد من الإفصاحات البيئية، وذلك بسبب التكاليف المرتبطة بهذا النوع من الإفصاح، إضافة إلى التحديات التي تواجه عملية الإفصاح البيئي. كما أن هناك نقصًا في الأدلة القاطعة التي توضح العلاقة بين الإفصاح البيئي وربحية الشركات. الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع جاءت بنتائج متباينة وغير متسقة، ومتناقضة في كثير من الأحيان (Ranjani & Malarvizhi 2016)، حيث اكدت العديد من الدراسات على وجود ارتباط إيجابي بينما لم تؤكد دراسات أخرى هذه النتائج بل ذهبت دراسات أخرى إلى إبعاد من ذلك حيث توصلت إلى نتائج عكسية ووجود تأثير سلبي للإفصاح البيئي على الأداء المالي وربحية الشركات. ومن بين الدراسات التي سعت لتقديم دليل على هذا التأثير، دراسة (ميله 2001) التي هدفت إلى تحليل أثر الإفصاح البيئي على الأداء الاقتصادي للشركات الصناعية في ليبيا. وقد استندت الدراسة إلى آراء مجموعة من المحاسبين، وشملت عينة مكونة من ثماني شركات صناعية كبرى تعمل داخل ليبيا. وأظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير ملموس للإفصاح البيئي على الأداء الاقتصادي للشركات، مما يدل على أن تحسّن الأداء الاقتصادي يرتبط بزيادة التزام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية. أما دراسة (Al-Tuwaijri et al., 2004) فقد سعت إلى استكشاف العلاقة بين الأداء الاقتصادي والإفصاح البيئي من خلال تحليل القوائم المالية لـ 198 شركة. وقد خلصت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح البيئي وربحية الشركات، مما يدل على أن الإفصاح البيئي يسهم في تعزيز الأداء الاقتصادي والربحية.

وفي دراسة أخرى، بحث (Hassel et al., 2005) العلاقة بين الأداء البيئي والأداء المالي للشركات السويدية المدرجة في بورصة ستوكهولم للأوراق المالية خلال الفترة من عام 1998 وحتى 30 سبتمبر 2000. وقد توصلت هذه الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الأداء البيئي والإفصاح عنه من جهة، والقيمة السوقية للأسهم على المدى القصير من جهة أخرى. وفسرت الدراسة هذه النتيجة بأن الالتزامات البيئية والإفصاح عنها تُرتب تكاليف مالية مرتفعة قد تؤثر سلبًا على ربحية الشركة في الأجل القصير. وعلى الرغم من أن الأداء البيئي قد يسهم في تحقيق عوائد إيجابية على المدى الطويل، إلا أن اهتمام المستثمرين غالبًا ما يتركز على المكاسب قصيرة الأجل، مما يحد من تقييمهم الإيجابي لتلك الأنشطة البيئية في المدى القصير. من جهة أخرى، قامت (Brammer et al., 2006) بدراسة العلاقة بين الأداء الاجتماعي والبيئي للشركات والإفصاح عنهما، وبين الأداء المالي الذي تم قياسه من خلال عوائد الأسهم، وذلك لعينة من الشركات

المدرجة في المملكة المتحدة. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين الأداء الاجتماعي والبيئي والإفصاح عنهما من جهة، وبين الأداء المالي من جهة أخرى.

وفي دراسة أجراها (Stephen & Stephen 2006) تم بحث العلاقة بين الأداء الاجتماعي للشركات وعوائد الأسهم في المملكة المتحدة. وقد ركزت الدراسة على تحليل التفاعل بين الاداء الاجتماعي والمالي من خلال استخدام مجموعة من مؤشرات الأداء الاجتماعي، التي شملت الجوانب البيئية، والتوظيف، والمشاركة المجتمعية، بدلاً من الاعتماد على مؤشر اجتماعي مركب شامل. وأظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين ارتفاع درجات الأداء الاجتماعي وعوائد الأسهم. وتبين أن السبب الرئيس لانخفاض العوائد المالية في هذه الشركات يعود إلى أدائها المتميز في الجانب البيئي، وبدرجة أقل في الجانب المجتمعي. كما أشارت الدراسة إلى أن المستثمرين قد يحققون عوائد مالية غير عادية من خلال الاستثمار في محفظة تضم أسهم الشركات ذات الأداء الاجتماعي الأضعف..، أما دراسة (Molina-Azorín et al., 2009). فقد اعتمدت على مراجعة الأدبيات المحاسبية، حيث قامت بتحليل وتقييم نتائج 32 دراسة تناولت العلاقة بين الأداء البيئي والإفصاح البيئي من جهة، والأداء المالي وربحية الشركات من جهة أخرى. وقد خلصت الدراسة إلى أن نتائج تلك الدراسات كانت متباينة، رغم أن الاتجاه الغالب كان يشير إلى وجود تأثير إيجابي للأداء والإفصاح البيئي على الأداء المالي وربحية الشركات. ومع ذلك، لم تتوصل الدراسة إلى دليل قاطع أو اتفاق موحد بشأن طبيعة هذه العلاقة، وأوصت الدراسة بضرورة إجراء مزيد من البحوث المستقبلية حول هذا الموضوع، بهدف تقليل حالة الجدل القائم، وتقديم أدلة أكثر وضوحاً حول تأثير الإفصاح البيئي على ربحية الشركات وأدائها المالي.

وفي السياق ذاته، قامت (Belhaj & Ayadi, 2011) بدراسة العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي من خلال تحليل التقارير السنوية الإلكترونية لـ 31 شركة تونسية. وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة سلبية بين مستوى الإفصاح البيئي والأداء المالي، حيث تبين أن الشركات ذات الربحية الأعلى تميل إلى الإفصاح البيئي بدرجة أقل وتمارس أنشطة بيئية محدودة، في حين أن الشركات ذات الأداء المالي الأضعف تلجأ إلى الإفصاح البيئي والأنشطة البيئية في محاولة لتحسين صورتها أمام أصحاب المصلحة. أما دراسة (Roy and Ghosh, 2011) فقد فحصت العلاقة بين الأداء الاقتصادي وجودة الإفصاح البيئي الطوعي من منظور آسيوي، وشملت عينة الدراسة شركات من سبع دول آسيوية هي: الهند، اليابان، الصين، كوريا الجنوبية، ماليزيا، إندونيسيا، ودولة الاحتلال الصهيوني. وقد أشارت النتائج إلى عدم وجود علاقة ارتباط قوي بين الإفصاح البيئي الطوعي والأداء الاقتصادي. كما كشفت الدراسة عن وجود علاقات سلبية أو إيجابية منخفضة، مما يعكس نتائج متباينة وغير حاسمة، دون وجود اتجاه واضح يدل على تأثير الإفصاح البيئي الطوعي على الأداء الاقتصادي. وفي السياق ذاته قامت دراسة (Oba et al., 2012) باختبار العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي للشركات في نيجيريا، حيث اختيرت عينة مكونة من 18 شركة من أربع صناعات مختلفة خلال الفترة من 2005 إلى 2009. وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين جودة الإفصاح البيئي والأداء المالي، مشيرة إلى أن مستوى الإفصاح البيئي يسهم في تحسين قيمة المنشأة وأدائها المالي. أما دراسة (Griffin and Sun, 2013) فقد هدفت إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي الطوعي والعوائد التي يتحصل عليها المساهمون، وذلك من خلال دراسة عينة من 84 شركة أمريكية خلال الفترة من 2000 إلى 2010. وقد بينت نتائج الدراسة أن قرارات الإفصاح الطوعي التي يتخذها المديرون تؤدي إلى تحقيق عوائد إيجابية للمساهمين، مما يشير إلى وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح البيئي وربحية الشركات.

في حين ركزت (Aggarwal, 2013) على تحليل العلاقة بين المسؤولية البيئية والأداء المالي من خلال مراجعة لعدد من الدراسات الكمية والنوعية التي تناولت هذا الموضوع على مدى العقود القليلة السابقة، بهدف الإجابة عن السؤال المحوري: هل التحول إلى البيئة الخضراء مربح للشركات؟ وقد شملت المراجعة 18 دراسة، أظهرت نتائجها تبايناً ملحوظاً؛ حيث وجدت 8 دراسات علاقة إيجابية، و3 دراسات علاقة سلبية، بينما قدمت 5 دراسات نتائج مختلطة أو غير ذات دلالة إحصائية. وبالرغم من هذا التباين، خلصت الدراسة إلى أن المسؤولية الاجتماعية والبيئية يمكن أن تسهم في تحسين الأداء المالي للشركات، كما قام (فادية 2014) بإجراء دراسة هدفت إلى قياس أثر الإفصاح البيئي المحاسبي على الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في البورصة المصرية. وقد استخدمت الباحثة منهج تحليل المحتوى لتحليل التقارير المالية لعينة مكونة من 80 شركة صناعية خلال الفترة من 2018 إلى 2023. وأشارت النتائج إلى أن خصائص مثل عمر الشركة، وحجمها، وطبيعة القطاع تسهم بشكل إيجابي في مستوى الإفصاح البيئي وتحسين الأداء المالي. فيما هدفت دراسة (الموسوي وآخرون 2015) إلى تحديد مدى تأثير الإفصاح البيئي، بمستوياته المختلفة في التقارير المالية، على الأداء المالي للوحدات الاقتصادية. ولتحقيق هذا الهدف، صاغت الدراسة الفرضية التالية: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأداء المالي للشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية ومستوى إفصاحها البيئي. وقد تم تحليل التقارير المالية لـ 28 شركة خلال الفترة من 2009 إلى 2013، كما سعت دراسة (Norhasimah et al., 2016) إلى تحليل العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي في الشركات الماليزية المنة الأكبر من حيث القيمة السوقية خلال عام 2011. ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوى لتقارير الشركات السنوية، باعتبارها مصدراً رئيساً لجمع البيانات المتعلقة بممارسات الإفصاح البيئي. وقد أظهرت نتائج التحليل وجود تباين في طبيعة العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي، وهو ما يعكس استمرار الجدل الأكاديمي والعملية سواء على المستوى المحلي أو الدولي حول مدى جدوى

وفعالية هذا النوع من الإفصاح. ويُعزى ذلك إلى كون المحاسبة البيئية لا تزال في مرحلة النشوء والتطور في وقت يشهد اهتمامًا متزايدًا من قبل المجتمع بقضايا البيئة والاستدامة.

وهدفت دراسة (نصيرة وآخرون 2018) إلى توضيح مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من خلال استعراض المفاهيم المرتبطة بها، وأهدافها، ومجالات تطبيقها، بالإضافة إلى عرض طرق ونماذج الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية ضمن القوائم المالية للمؤسسات التي تعتمد مبادئ المسؤولية الاجتماعية. كما سعت الدراسة إلى قياس أثر هذه الإفصاحات على الأداء المالي للمؤسسة، وقد خلصت إلى أن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية يساهم في تحسين الأداء المالي للمؤسسات، وذلك من خلال التأثير الإيجابي على عدد من المؤشرات المالية، إلا أنه لا يوجد تأثير ملموس للإفصاح البيئي على الأداء المالي وربحية الشركات. كما هدفت دراسة (محسن مكائيل وآخرون 2020) إلى اختبار واقع الإفصاح المحاسبي البيئي ودوره في تحسين الأداء المالي في شركة الإسمنت الليبية المساهمة. وقد تم توزيع 40 استبيانًا على موظفي الإدارة المالية والمراجعة الداخلية في مدينتي بنغازي ودرنة عام 2019. وخلصت النتائج إلى أن الإفصاح المحاسبي البيئي يساهم في تحسين الوضع المالي للشركة.

كما سعى (إقسيم وآخرون 2024) إلى دراسة وتحليل مدى تأثير الإفصاح البيئي عن الاستدامة البيئية بأبعادها المختلفة – والمتمثلة في الاستدامة تجاه المجتمع، الموظفين، البيئة، والمساهمين – على ربحية الشركات الليبية، استخدم الباحث الاستبيان كأداة رئيسية لتحقيق هدف البحث. وقد شمل مجتمع البحث جميع موظفي الشركات الليبية، حيث تم اختيار عينة عشوائية من هذا المجتمع. وزعت (250) استبانة، وتم استرجاع (221) استبانة بنسبة استجابة بلغت (88.4%). وبهذا بلغ عدد الاستبانات الصالحة للتحليل الإحصائي (221) استبانة من إجمالي الاستبانات الموزعة أظهرت نتائج البحث وجود تأثير للإفصاح عن الاستدامة البيئية للشركات، بأبعادها المختلفة (تجاه المجتمع، الموظفين، البيئة، والمساهمين)، على ربحية الشركات. كما تبين وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) للإفصاح عن الاستدامة البيئية تجاه المجتمع على ربحية الشركات الليبية، وكذلك للإفصاح تجاه الموظفين، والبيئة، والمساهمين، عند نفس مستوى الدلالة. أما دراسة (Kapil et al., 2024) فتمثل هدفها هدف الأساسي في استكشاف تأثير درجات الإفصاح الكلية والفردية لعناصر البيئة، والمسؤولية الاجتماعية، والحوكمة على أداء الشركات المالية وغير المالية، اعتمدت الدراسة على بيانات 95 شركة خلال الفترة من 2020-2023، لم يظهر الإفصاح البيئي أو الإفصاح الاجتماعي أي تأثير معنوي (ذو دلالة إحصائية) على العائد على الأصول في حين أظهر الإفصاح الاجتماعي تأثيرًا إيجابيًا ومعنويًا على حقوق الملكية، ما يدل على أن الإفصاح الاجتماعي يعزز الأداء المالي. كما ركزت دراسة (Adeagbo & Adepoju, 2025) على أثر الإفصاح البيئي على الأداء المالي لشركات التصنيع في نيجيريا حيث تكوّن مجتمع الدراسة من جميع شركات التصنيع البالغ عددها 43 شركة والمدرجة في البورصة النيجيرية. واستخدمت الدراسة بيانات ثانوية تم استخراجها من التقارير السنوية والحسابات الخاصة بشركات التصنيع للفترة من 2017 إلى 2023. أظهرت النتائج أن الإفصاح البيئي له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على أداء الشركات.

في حين تناولت دراسة (Saeed et al., 2025) بالتحليل تأثير الإفصاح البيئي للشركات على الأداء المالي لشركات التصنيع المدرجة في بورصة غانا. حيث تقوم بتحليل تقارير سنوية تمتد لعشر سنوات (من 2012 إلى 2021) لـ 20 شركة تصنيع مدرجة في البورصة، باستخدام تحليل الانحدار الطولي (Panel Regression) والتحليل النصي (Content Analysis) لتقييم البيانات، كشفت النتائج أن الإفصاح عن الاستدامة البيئية له تأثير إيجابي وذو دلالة إحصائية على كل من العائد على حقوق الملكية (ROE) وهامش صافي الربح. علاوة على ذلك، فإن الإفصاحات المتعلقة بالصحة والسلامة ومبادرات تنمية المجتمع لها تأثير إيجابي قوي على العائد على حقوق الملكية.

على الرغم من أهمية الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الإفصاح البيئي والاجتماعي بوجه عام، والعلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي وربحية الشركات بوجه خاص، إلا أن مراجعة الأدبيات المحاسبية تُظهر أن هذا المجال لا يزال يعاني من قلة في الدراسات، ويحتاج إلى مزيد من البحث والتحليل. فنتائج الأبحاث السابقة لم تحسم الجدل القائم حول طبيعة هذه العلاقة؛ حيث أشارت الأدبيات التي تناولت العلاقة بين الإفصاح البيئي وربحية الشركات إلى تباين واضح في النتائج، مما يعكس حالة من عدم الحسم العلمي حول طبيعة هذه العلاقة. فقد أظهرت عدة دراسات مثل (Griffin and Sun 2013)، و (Oba et al. 2012)، و (وناجي فادية 2014)، و (محسن مكائيل وآخرون 2020)، (إقسيم وآخرون 2024)، (Adeagbo & Adepoju 2025) وجود علاقة إيجابية بين الإفصاح البيئي وربحية الشركات، مشيرة إلى أن تعزيز الشفافية البيئية قد يساهم في تحسين الأداء المالي وربحية الشركات، وزيادة ثقة أصحاب المصلحة. ومن جانب آخر، كشفت دراسات مراجعة شاملة مثل (Molina-Azorín et al. 2009) و (Aggarwal 2013)، (Norhasimah et al 2016) عن نتائج مختلطة وغير متسقة، حيث تراوحت العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي وربحية الشركات بين الإيجابية والسلبية، أو كانت غير دالة إحصائيًا، مما يؤكد الحاجة إلى مزيد من الدراسات التجريبية والميدانية التي تأخذ في الاعتبار الاختلافات القطاعية والجغرافية والزمنية. وبناءً على ذلك، يمكن القول إن العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي وربحية الشركات ليست محددة بوضوح، بل تتأثر بعدة عوامل منها البيئة التنظيمية، وخصائص الشركة، ومدى نضج الأسواق المالية، وطبيعة الإفصاح (طوعي أو إلزامي). وهذا التباين يُبرر التوصيات المستمرة بضرورة إجراء مزيد من الدراسات المقارنة لفهم السياقات المختلفة التي يمكن أن تجعل الإفصاح البيئي عنصرًا محفزًا أو معيقًا للأداء المالي وربحية الشركات.

علاوة على ذلك، تُظهر الأدبيات أن معظم هذه الدراسات أجريت في دول متقدمة مثل أوروبا، والولايات المتحدة، وأستراليا، بينما هناك ندرة واضحة في الدراسات المماثلة في الدول النامية. وفي هذا السياق، أشار كل من Tsang (1998 و Gao et al 2005) إلى عدم إمكانية تعميم نتائج الدراسات الغربية على بيئات الدول النامية، نظرًا لاختلاف ظروف الإفصاح البيئي بين الدول، والتي تتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية (Tsang, 1998; Saleh, 2004). كما أوصى عدد من الباحثين، مثل (Babiak and Sobhani, 2009; Trendafilova, 2011)، بضرورة تكثيف الجهود البحثية في مجال الأداء البيئي والاجتماعي والإفصاح عنه في سياق الدول النامية، نظرًا لخصوصية هذه البيئات، وتباينها الكبير مع السياقات الغربية. وفيما يخص السياق الليبي تحديدًا، فقد أشارت دراسات مثل (ميلة 2021، Mashat, 2005) إلى وجود نقص واضح في البحوث المتعلقة بالإفصاح البيئي والاجتماعي، وأوصت بضرورة إجراء المزيد من الدراسات في هذا المجال الحيوي. وبناءً على ما سبق، ومن خلال ما أبرزته مراجعة الدراسات السابقة، يمكن التأكيد على وجود فجوة بحثية واضحة، خاصة في البيئة الليبية والدول النامية عمومًا، وهو ما تُحاول هذه الدراسة معالجته، من خلال الإسهام في سد جزء من هذه الفجوة، عبر دراسة العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي وربحية الشركات، ضمن سياق محلي لم يُتناول بشكل كافٍ في الأدبيات الحالية.

مشكلة الدراسة

تتجلى مشكلة الدراسة في ظل تصاعد الحاجة إلى حماية البيئة والحد من الآثار السلبية الناتجة عن أنشطة الوحدات الاقتصادية المختلفة، الأمر الذي يفرض ضرورة التزام هذه الوحدات بالمسؤولية البيئية ضمن إطار عملها. ويُعد الإفصاح البيئي من الأدوات المهمة التي تُسهم في رفع جودة التقارير المالية، نظرًا لما يقدمه من بيانات حول التكاليف والالتزامات البيئية، والتي باتت تحظى باهتمام متزايد من قبل مستخدمي التقارير المالية لاتخاذ قراراتهم الاقتصادية وتقييم الأداء البيئي للمؤسسات. وقد جاءت هذه الدراسة كرد على الجدال القائم وغير المحسوم في الأدبيات المحاسبية بشأن العلاقة بين الإفصاح البيئي وربحية الشركات. إذ تشير نتائج الدراسات التي أجريت في بيئات اقتصادية متقدمة إلى تباين كبير؛ حيث أظهرت بعض الدراسات وجود علاقة إيجابية، بينما أفادت أخرى بعلاقة سلبية، في حين لم تجد بعض الأبحاث أي ارتباط ذي دلالة إحصائية. أما في السياق المحلي، فإن الأدلة المتوفرة حول تأثير الإفصاح البيئي على الأداء المالي وربحية الشركات لا تزال محدودة جدًا، مما يعكس ضعف تناول البحثي لهذا الموضوع.

وفي ضوء ذلك، تبرز إشكالية البحث في انخفاض مستوى الإفصاح البيئي ضمن التقارير المالية للعديد من الوحدات الاقتصادية، وغياب الوعي بأهمية هذا الإفصاح وأثره المحتمل على الأداء المالي والربحية. فعلى الرغم من تزايد الاعتراف بأهمية الإفصاح البيئي كأداة تعزز من الشفافية وتدعم التنمية المستدامة، لا تزال ممارساته ضعيفة وغير منتشرة على نطاق واسع، مما يطرح تساؤلات حول مدى إدراك الشركات لأهمية دمج المعلومات البيئية في تقاريرها المالية، وانعكاسات ذلك على قدرتها التنافسية وربحيته في ظل تصاعد التحديات البيئية.

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الإفصاح البيئي في دوره الفاعل في تحسين سمعة الشركات، وتعزيز قدرتها التنافسية، وزيادة ثقة المستثمرين والعملاء، إلى جانب مساعدتها على تجنب الغرامات والعقوبات المحتملة، وتحسين كفاءتها التشغيلية. كما يُسهم الإفصاح البيئي في تحسين الأداء البيئي والمالي للوحدات الاقتصادية، وينعكس إيجابًا على ربحيتها في الأجلين القصير والطويل، بما يُعزز فرص نجاحها واستدامتها مستقبلاً. من هذا المنطلق، تتجلى أهمية هذه الدراسة في معالجتها لموضوع بالغ الأهمية، يتمثل في الإفصاح البيئي وأثره على ربحية الشركات، مع التركيز على البيئة الصناعية في ليبيا. كما تبرز أهمية الدراسة في استفادة الشركات الصناعية بوجه عام، ومصنع الحديد والصلب بوجه خاص، من نتائجها. فضلاً عن ذلك، تُسهم الدراسة في سد فجوة واضحة في الأدبيات المحاسبية المحلية والعربية، لا سيما في جانب الإفصاح البيئي وتأثيره على الأداء المالي وربحية الشركات.

أهداف الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر مستوى الإفصاح البيئي في التقارير المالية على ربحية الوحدات الاقتصادية، وذلك من خلال التحقق مما إذا كان الإفصاح البيئي يُحدث تأثيرًا فعليًا ومهمًا على ربحية الشركات. وقد تم تطبيق هذه الدراسة ميدانيًا على مصنع الحديد والصلب بمصراتة - ليبيا، بهدف استخلاص نتائج عملية تُسهم في توضيح العلاقة بين الإفصاح البيئي والأداء المالي في البيئة الليبية.

فروض الدراسة

سعيًا لتحقيق أهداف الدراسة ومعالجة إشكالياتها، تستند هذه الدراسة إلى فرضية رئيسية واحدة، يمكن صياغتها على النحو الآتي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين مستوى الإفصاح البيئي والأداء المالي وربحية الشركات".
منهجية الدراسة

من أجل اختبار فرضية الدراسة وتحقيق أهدافها، تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج الكمي، بالإضافة إلى استخدام المتوسطات الحسابية، والانحراف المعياري، واختبار (T) وقد استُخدمت استمارة الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات. واستنادًا إلى مراجعة عدد من الدراسات السابقة، تم اقتراح مجموعة من العناصر التي تعكس مدى تأثير الإفصاح البيئي على ربحية الشركات. قام الباحث بصياغة هذه العناصر ضمن قائمة استبيان، وعرضها على معدي القوائم والتقارير المالية

في القسم المالي بمصنع الحديد والصلب مصراته، بهدف اختبار العلاقة بين الإفصاح البيئي وربحية الشركات. تم توزيع 48 استبانة على موظفي القسم المالي في الشركة، وتم اعتماد 40 استبانة منها كانت صالحة للتحليل. مجتمع الدراسة:

يتكوّن مجتمع الدراسة من موظفي القسم المالي بمصنع الحديد والصلب بمدينة مصراته – ليبيا، وتتوّعت المناصب الوظيفية لأفراد هذا المجتمع بين مديري إدارات، ورؤساء أقسام، وموظفين ماليين. حدود الدراسة

تمثل حدود الدراسة الموضوعية في دراسة العلاقة بين الإفصاح البيئي وربحية الشركات، في حين تتركز الحدود المكانية في معدّي القوائم والتقارير المالية بالقسم المالي بمصنع الحديد والصلب في مدينة مصراته الإطار العملي للدراسة

المعالجة الإحصائية: بعد جمع بيانات الدراسة، تمت مراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وقد تم إدخالها للحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية. وقد أستخدمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة والتي تتألف مما يلي:

بعد جمع بيانات الدراسة، تم أولاً مراجعتها وتجهيزها لإدخالها إلى الحاسوب، حيث جرى ترميز الإجابات اللفظية وتحويلها إلى صيغ رقمية لتسهيل عملية التحليل. وقد تم استخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لمعالجة البيانات، وذلك من خلال برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS.v27)، وفقاً لما يلي:

✓ مقاييس الإحصاء الوصفي (Descriptive Statistics) لبيان التكرارات والنسب المئوية بهدف وصف خصائص عينة الدراسة.

✓ المتوسطات الحسابية (Arithmetic Mean) لتحديد مستوى استجابات أفراد العينة تجاه فقرات الاستبيان.

✓ الانحراف المعياري (Standard Deviation) لقياس مدى تشتت الإجابات عن المتوسط الحسابي.

✓ اختبار T لعينة واحدة (One Sample T-Test) للتحقق من دلالة المتوسطات الحسابية.

✓ معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) لقياس قوة واتجاه العلاقة بين المتغيرات.

✓ معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha) لتحديد مستوى الثبات الداخلي لأداة الدراسة (الاستبيان).

✓ معامل ثبات سبيرمان-براون (Spearman-Brown Coefficient) لتقدير درجة الاتساق والثبات.

وقد تم اختبار فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة إحصائية (α = 0.05).

أولاً: قياس صدق وثبات أداة القياس (الاستبانة)

صدق المحتوى:

يشير صدق المحتوى إلى مدى قدرة أداة القياس على تقييم المفاهيم التي صُممت لقياسها، من خلال التحقق من مدى مناسبة الفقرات المستخدمة لقياس أبعاد المتغيرات محل الدراسة. ويُعرف هذا النوع من الصدق أيضاً بالصدق الظاهري (القحطاني، 2002، ص. 210). ولضمان تحقق صدق المحتوى في أداة جمع البيانات المستخدمة في هذه الدراسة، تم الرجوع إلى أبرز الدراسات والبحوث السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، والتي أسهمت في بناء المسودة الأولية للاستبانة. وفي مرحلة لاحقة، عُرضت الاستبانة على نخبة من المتخصصين والخبراء في مجال الدراسة، بالإضافة إلى خبير في الإحصاء التطبيقي، وذلك بهدف تقييم محتواها من حيث الدقة والملاءمة لأهداف الدراسة. وقد تم أخذ الملاحظات والمقترحات العلمية التي قدمها هؤلاء المختصون بعين الاعتبار، مما أسفر عن إجراء التعديلات اللازمة على الاستبانة، سواء من خلال الإضافة أو الحذف أو إعادة صياغة بعض البنود، حتى الوصول إلى النسخة النهائية التي تم اعتمادها في التطبيق الميداني.

ثبات الاستبانة: يشير ثبات الاستبانة إلى مدى قدرتها على تقديم نتائج متسقة عند إعادة تطبيقها في ظروف متماثلة، ويُعد الثبات مؤشراً مهماً على استقرار الأداة وموثوقية قياسها. إذ يُفترض أن تظل نتائج الأداة ثابتة نسبياً عند استخدامها في أوقات مختلفة على نفس الفئة المستهدفة، ما لم تحدث تغيرات حقيقية في الظاهرة محل الدراسة (العساف، 1995: ص 430) "ويُعد الثبات من الشروط الأساسية لتقييم جودة أداة البحث، إذ يُسهم في تعزيز مصداقية البيانات المُجمعة، ويقلل من تأثير العوامل العشوائية أو المؤقتة على النتائج، مما ينعكس إيجاباً ولغرض التحقق من ثبات أداة القياس المستخدمة في الدراسة (الاستبانة)، تم اعتماد معامل ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha Coefficient)، والذي يُعد من أكثر الأساليب شيوعاً واستخداماً لقياس الاتساق الداخلي لعناصر الأداة. ويُحسب هذا المعامل باستخدام المعادلة التالية" (Sekaran, 2006: p. 311):

$$R_{tt} = \left(\frac{n}{n-1} \right) \left(\frac{Sd_t^2 - \sum(Sd)^2}{Sd_t^2} \right)$$

حيث: R_{tt} تشير إلى معامل ارتباط ألفا. n : تشير إلى عدد فقرات القياس.

Sd_t^2 : تشير إلى تباين الاختبار الكلي. $\sum(Sd)^2$: تشير إلى مجموع تباينات الفقرات.

يُفسّر معامل ألفا كرونباخ وفقاً لما أشار إليه (Bandalos, 2018, p. 173)، على النحو التالي: (أقل من 60%: يشير إلى ثبات ضعيف، (من 60% إلى أقل من 70%: يدل على ثبات مقبول)، (من 70% إلى أقل من 80%: يعكس ثباتاً جيداً)، من 80% فأعلى: يدل على ثبات ممتاز. وكلما اقتربت قيمة المعامل من 100%، دلّ ذلك على مستوى عالٍ

من الاتساق الداخلي بين بنود الأداة، مما يُعزّز من موثوقية البيانات ونتائج الدراسة. وفي هذه الدراسة، تم احتساب معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة، كما يوضح الجدول بالجدول التالي (Bandalos (2018, p. 173:

جدول (1): يبين قيم معامل الثبات (الفا كرونباخ) لكل محور من محاور الدراسة

ت	المتغير	الرمز	عدد الفقرات	معامل الثبات %
1	تأثير الإفصاح البيئي على ربحية الشركات	X01	16	92.9

وتُشير النتائج الموضّحة في الجدول السابق إلى أن قيمة معامل ألفا كرونباخ كانت مرتفعة في جميع محاور الدراسة، حيث بلغت القيمة الإجمالية لجميع الفقرات (92.9%)، وهي تمثل درجة ثبات عالية جداً وتُعد مقبولة من الناحية الإحصائية.

ثانياً: التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة:

عقب الانتهاء من توزيع الاستبانات على أفراد عينة الدراسة وجمع البيانات اللازمة، تم إدخال البيانات إلى الحاسوب وتحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة الدراسة، وذلك بهدف الوصول إلى النتائج المرجوة واختبار الفرضيات التي تم تحديدها مسبقاً.

وصف خصائص عينة الدراسة:

"خُصص القسم الأول من الاستبانة لأسئلة عامة تهدف إلى جمع بيانات أولية تُسهم في التعرف على الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة. ويعرض الجدول رقم (2) توزيع العينة وفقاً للمتغيرات التالية: المركز الوظيفي، المؤهل العلمي، التخصص، وسنوات الخبرة".

جدول (2): يبين وصف عينة الدراسة

المتغيرات	الفئات	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	12	30.0
	بكالوريوس	24	60.0
	ماجستير	4	10.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	6	15.0
	من 5 إلى 9 سنوات	2	5.0
	من 10 إلى 14 سنة	4	10.0
	من 15 سنة فأكثر	28	70.0
المسمى الوظيفي	مدير إدارة	1	2.5
	رئيس قسم	6	15.0
	موظف	33	82.5
التخصص	محاسبة	18	45.0
	غير ذلك	22	55.0

تشير نتائج تحليل البيانات الديموغرافية إلى أن غالبية أفراد العينة يحملون مؤهل البكالوريوس، بنسبة بلغت (60.0%)، تلتهم فئة الحاصلين على درجة الدبلوم المتوسط بنسبة (30.0%)، في حين لم تتجاوز نسبة الحاصلين على درجة الماجستير (10.0%). أما بالنسبة لسنوات الخبرة، فقد شكّل الأفراد الذين يمتلكون خبرة تمتد إلى 15 سنة فأكثر النسبة الأعلى من العينة، بواقع (70.0%)، يليهم من لديهم خبرة تقل عن 5 سنوات بنسبة (15.0%)، ويُستنتج من ذلك أن غالبية المشاركين في الدراسة يتمتعون بخبرة واسعة في مجال عملهم، الأمر الذي يعزّز قدرتهم على فهم طبيعة موضوع الدراسة، والإجابة على أسئلة الاستبانة بدقة وموضوعية. وفيما يتعلق بالمستوى الوظيفي، أظهرت النتائج أن أغلب أفراد العينة يشغلون وظيفة "موظف"، بنسبة (82.5%)، تليها وظيفة "رئيس قسم" بنسبة (15.0%)، ثم "مدير إدارة" بنسبة (2.5%)، وأخيراً، أظهرت البيانات أن ما نسبته (45.0%) من أفراد العينة يحملون مؤهلات تخصصية في مجال المحاسبة.

التحليل الإحصائي لفقرات الدراسة:

عقب الانتهاء من جمع بيانات الدراسة، تمّت مراجعتها وتنقيحها تمهيداً لإدخالها إلى الحاسوب، حيث جرى ترميز الإجابات اللفظية وتحويلها إلى قيم رقمية محددة، وذلك لتسهيل إجراء التحليل الإحصائي. في هذا السياق، مُنحت الإجابة 'غير موافق' تماماً درجة واحدة، و'غير موافق' درجتين، بينما مُنحت الإجابة 'موافق' إلى حد ما 3 درجات، و'موافق' 4 درجات، و'موافق تماماً' 5 درجات. يُعبّر هذا الترميز عن مستوى درجة الموافقة على الفقرات، بحيث تُشير الدرجات الأعلى إلى مستوى أعلى من الموافقة، والعكس صحيح. وقد شكّلت هذه القيم الرقمية مدخلات أساسية للتحليل الإحصائي الذي أُجري على بيانات العينة الميدانية، بهدف استخلاص النتائج باستخدام مقاييس إحصائية وصفية، من أبرزها: المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ونسب تكرار الإجابات لكل فقرة".

المحك المعتمد لتفسير المتوسطات الحسابية: ((Allen and Seaman (2007) قبل عرض نتائج التحليل، تم تحديد معايير تفسير المتوسطات الحسابية باستخدام مبدأ المدى (Range) لتحديد طول الفئة لكل درجة من درجات الترتيب. ويُحسب المدى وفق الصيغة التالية:

المدى هو الفرق بين أصغر قيمة وأكبر قيمة (أكبر قيمة – أقل قيمة).

$$\text{المدى} = 5 - 1 = 4$$

$$\text{طول الفئة} = \frac{\text{المدى (4)}}{\text{عدد الفئات (الدرجات) (5)}}$$

$$\text{طول الفئة} = 0.80$$

يهدف تحديد المتوسطات الحسابية لإجابات المشاركين إلى تجاوز الاعتماد على القيم المطلقة، من خلال استخدام إطار معياري يساعد في تفسير نتائج الإجابات، والتعرف على الاتجاه السائد لكل فقرة من فقرات الاستبانة. ويعرض الجدول التالي نتائج قياس المتوسطات الحسابية لإجابات عينة الدراسة ضمن هذا الإطار التحليلي.

جدول (3): مدى المتوسط الحسابي واتجاهاته

المدى	الاتجاه السائد
من (1.00) الى أقل من (1.80)	غير موافق تماماً
من (1.80) الى أقل من (2.60)	غير موافق
من (2.60) الى أقل من (3.40)	موافق إلى حد ما
من (3.40) الى أقل من (4.20)	موافق
من (4.20) الى أقل من (5.00)	موافق تماماً

تأثير الإفصاح البيئي على ربحية الشركات بالمؤسسة قيد الدراسة: تم تحليل فقرات هذا المحور كل على حدة، ويُبين الجدول رقم (4) النتائج الإحصائية لإجابات أفراد عينة الدراسة حول فقرات هذا المحور.

جدول رقم (4): المتوسط المرجح والانحراف المعياري والاتجاه السائد لفقرات المحور الرئيسي للدراسة

الفرقة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الاتجاه السائد	الأهمية النسبية %
1	4.00	0.679	موافق	75.0
2	3.85	1.122	موافق	71.3
3	3.53	0.847	موافق	63.1
4	3.45	1.085	موافق	61.3
5	3.63	0.897	موافق	65.6
6	3.65	0.893	موافق	66.3
7	3.55	1.037	موافق	63.8
8	3.78	0.974	موافق	69.4
9	3.25	1.006	موافق إلى حد ما	56.3
10	3.78	0.800	موافق	69.4
11	3.40	1.194	موافق	60.0
12	3.30	0.939	موافق إلى حد ما	57.5
13	3.15	0.864	موافق إلى حد ما	53.8
14	3.18	1.130	موافق إلى حد ما	54.4
15	3.33	0.997	موافق إلى حد ما	58.1
16	3.60	0.982	موافق	65.0

يتضح من الجدول السابق أن:

أ – يعكس ترتيب العبارات حسب الأهمية النسبية اتفاق المشاركين على الدور الإيجابي للإفصاح البيئي في تحسين صورة الشركة وسمعتها، حيث جاءت هذه العبارة في المرتبة الأولى بمتوسط مرجح بلغ (4.00)، وانحراف معياري منخفض قدره (0.679)، مما يشير إلى درجة عالية من الاتفاق بين أفراد العينة. وقد بلغت الأهمية النسبية لهذه العبارة (75.0%)، ما يعزز الثقة في أثر الإفصاح البيئي على تعزيز السمعة المؤسسية".

ب – جاءت العبارة المتعلقة بتجنب الدعاوى القضائية في المرتبة الثانية من حيث الأهمية النسبية، بنسبة بلغت (71.3%)، وبمتوسط حسابي قدره (3.85)، مما يدل على وعي المشاركين بأهمية الإفصاح البيئي كوسيلة للوقاية من النزاعات القانونية وتعزيز الامتثال التنظيمي".

ج – العبارات ذات الأهمية المتوسطة (بين 60%-70%) مثل:

✓ دعم الترشيح في اتخاذ قرارات الإنتاج (69.4%)

✓ مساعدة المستثمرين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية (69.4%)

✓ التأثير على قدرة الشركة على منافسة الشركات المماثلة لها (63.8%)

✓ مساعدة الشركة في الحصول على حوافز مادية، مثل القروض منخفضة التكلفة (63.1%)

تشير هذه النتائج إلى أن أثر الإفصاح البيئي لا يقتصر على تحسين الصورة العامة للشركة، بل يتجاوز ذلك ليشمل تأثيراً ملموساً على قرارات استراتيجية محورية، مثل قرارات الإنتاج، والتمويل، والاستثمار، ما يُعد مؤشراً إيجابياً على فعالية هذا النوع من الإفصاح في دعم الأداء المؤسسي الشامل.

د – العبارات الأقل أهمية نسبية مثل:

✓ ارتفاع تكلفة الإفصاح مقارنة بالعائد (56.3%)

✓ شير النتائج إلى ضعف توظيف الإفصاح البيئي في عملية تحديد نسب الفائدة على القروض، مما يعكس قصوراً في استخدام البيانات البيئية كأداة لتحديد نسبة الفائدة على القروض (54.4%)

✓ عدم كفاية المعلومات البيئية في تحديد المدة الزمنية اللازمة لسداد القروض (53.8%)

✓ تظهر النتائج وجود قدر من الغموض في العلاقة بين الإفصاح البيئي وتحديد مصادر التمويل المناسبة، مما يعكس ضعف استخدام المعلومات البيئية ضمن معايير تقييم البدائل التمويلية (58.1%)

تبرز بعض التحفظات من قبل المشاركين، لا سيما من ناحية الكفاءة الاقتصادية أو استخدام الإفصاح في العمليات المالية الدقيقة، مما يشير إلى ضرورة تعزيز جودة المعلومات البيئية وإبراز مردودها المالي المباشر.

و – حصلت أدنى عبارة في الاستبانة على أهمية نسبية بلغت (53.8%)، وهو ما يعكس وجود تباين في تصورات الباحثين بشأن فعالية الإفصاح البيئي في الجوانب التفاوضية والتمويلية، مقارنة بمدى إدراكهم لأثره في تحسين السمعة المؤسسية وتقليل المخاطر.

ثالثاً: اختبار فرضية الدراسة:

لاختبار الفرضية الرئيسية المتعلقة بالدراسة، تم تحديد المتوسط الفرضي لكل مقياس (محور) من محاور الدراسة وذلك بالاعتماد على عدد فقرات المقياس (المحور)، وبناءً على ذلك فإن:

• الحد الأدنى للمقياس $(X_{(1)} = 1 \times k)$

• القيمة الوسطى (المتوسط الفرضي) للمقياس $(X_{(2)} = \mu = 3 \times k)$

• الحد الأعلى للمقياس $(X_{(3)} = 5 \times k)$

حيث: يمثل الثابت (k) : عدد فقرات المقياس (المحور)، والأرقام (5, 3, 1): القيمة الصغرى والوسطى والعليا لمقياس ليكرت الخماسي المعتمد في الدراسة على التوالي.

اختبار الفرضية الرئيسية:

يهدف هذا الجزء إلى اختبار مدى صحة الفرضية الرئيسية، والتي تنص على ما يلي:

وجود أثر ذو دلالة أحصائية عند مستوى المعنوية 5% للإفصاح البيئي على ربحية الشركات

ولتحقيق ذلك، تم احتساب الدرجة الكلية لإجابات المشاركين في الدراسة من خلال تجميع إجاباتهم على الفقرات المرتبطة بهذا المقياس. وقد استُخدم اختبار (ت) لعينة واحدة (One-Sample T-Test) لقياس دلالة المتوسط الحسابي العام للمقياس مقارنةً بالمتوسط الفرضي (اندير، 2024م، ص242). كما تم حساب كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري، بالإضافة إلى الأهمية النسبية وفترة الثقة الخاصة بالمقياس، بهدف الوصول إلى نتائج دقيقة تدعم اختبار الفرضية. ويوضح الجدول التالي هذه المؤشرات الإحصائية بالتفصيل:

جدول (5): المؤشرات الإحصائية المتعلقة بالفرضية الرئيسية

الاحصاءات		اختبار T		95% فترة الثقة حول متوسط المقياس	
المتوسط الافتراضي	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الأهمية النسبية %	قيمة الاختبار	الدلالة الاحصائية P-value
48	56.40	10.834	63.1	4.904	0.000 *
* دالة إحصائية عند مستوى المعنوية 0.05					

يتضح من البيانات الواردة في الجدول السابق أن المتوسط الحسابي العام لهذا المقياس بلغ (56.40) بانحراف معياري قدره (10.834). وقد أظهرت نتائج اختبار (ت) قيمة إحصائية بلغت ($T_c = 4.904$)، بدلالة معنوية بلغت ($P_{value} = 0.000$)، وهي أقل من مستوى المعنوية المعتمد ($\alpha = 0.05$) ويشير ذلك إلى أن المتوسط العام دال إحصائياً.

وحيث أن المتوسط العام للمقياس يفوق المتوسط الفرضي ($\mu = 48$)، فإن هذه النتيجة تدعم قبول الفرض الذي ينص على أن "وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية 5% للإفصاح البيئي على ربحية الشركات"، بمستوى "عالي"، بأهمية النسبية (63.1%).

كما بينت فترة الثقة عند مستوى 95% أن الأهمية النسبية الحقيقية يقع ضمن النطاق (57.71، 68.5%)، وهو ما يعزز من مصداقية النتائج ويدعم قبول الفرضية الرئيسية للدراسة.

وقد تم ترتيب تأثير الإفصاح البيئي على ربحية الشركات، وفقاً للأهمية النسبية، وذلك على النحو التالي:

1. الإفصاح البيئي يساعد الشركة على تحسين صورتها وسمعتها أمام الراي العام، بأهمية نسبية (75.0%).
2. الإفصاح البيئي يساعد الشركة على تجنب رفع الدعاوي القضائية ضدها، بأهمية نسبية (71.3%).
3. يعتد الإفصاح البيئي عامل مهم في اتخاذ قرارات الترشيح في عملية الإنتاج، بأهمية نسبية (69.4%).
4. يساعد الإفصاح البيئي المستثمرين في اتخاذ وترشيح قراراتهم الاستثمارية، بأهمية نسبية (69.4%).
5. تكاليف توفير الإفصاح عن المعلومات البيئية تفوق المنفعة المرجوة منها، بأهمية نسبية (66.3%).
6. الإفصاح عن المعلومات البيئية يؤثر على قدرة الشركة على زيادة تسويق منتجاتها، بأهمية نسبية (65.6%).
7. يساهم الإفصاح المحاسبي البيئي في إعطاء ميزة تنافسية للشركة في الحصول على العطاءات والمناقصات، بأهمية نسبية (65.0%).
8. الإفصاح عن المعلومة البيئية يؤثر على قدرة الشركة على منافسة الشركات الممثلة لها، بأهمية نسبية (63.8%).
9. الإفصاح عن الاداء البيئية يساعد الشركة في الحصول على حوافز مادية مثل منح القروض بتكلفة منخفضة وشروط ميسرة، بأهمية نسبية (63.1%).
10. الإفصاح البيئي يساعد الشركة من الحصول على حوافز ضريبية تقدمها الدولة للشركة التي تفصح عن ادائها البيئي، بأهمية نسبية (61.3%).
11. هناك غرامات مالية تفرض على الشركات الغير ملتزمة بالإفصاح البيئي، بأهمية نسبية (60.0%).
12. يساهم الإفصاح المحاسبي البيئي في توفير مصادر متعددة للتمويل، بأهمية نسبية (58.1%).
13. يساهم الإفصاح البيئي في تحديد حجم الائتمان المصرفي، بأهمية نسبية (57.5%).
14. يؤدي تطبيق الإفصاح المحاسبي البيئي إلى إنفاق غير ضروري من قبل الشركات التي تطبق إجراءات المحاسبة البيئية، بأهمية نسبية (56.3%).
15. يساهم الإفصاح المحاسبي البيئي في تحديد نسبة الفائدة على القروض، بأهمية نسبية (54.4%).
16. يساهم الإفصاح المحاسبي البيئي في تحديد الوقت اللازم لسداد القروض، بأهمية نسبية (53.8%).

خاتمة:

أظهرت نتائج الدراسة وجود مستوى مرتفع من الاتفاق بين أفراد العينة بشأن التأثير الإيجابي للإفصاح البيئي على ربحية الشركات. وقد تجلّى هذا التأثير بوضوح في مجالات تحسين السمعة المؤسسية، والحد من النزاعات القانونية، إضافة إلى دعم القرارات المتعلقة بالإنتاج والاستثمار. ومع ذلك، كشفت النتائج عن تحفظات واضحة لدى المشاركين فيما يخص فعالية استخدام المعلومات البيئية في القرارات التمويلية، خاصة فيما يتعلق بمنح القروض، تحديد آجال السداد، وتقدير نسب الفوائد. ويمكن أن يُعزى ذلك إلى مجموعة من الأسباب، أبرزها:

- غياب المعايير الموحدة لقياس وتقييم التكاليف البيئية، مما يُصعّب مقارنتها بين الشركات أو تضمينها في النماذج التمويلية المعتمدة.

- محدودية توافر المعلومات البيئية، فضلاً عن افتقارها أحياناً إلى الدقة والموثوقية، الأمر الذي يُضعف من قدرتها على دعم قرارات التمويل.

- ضعف الوعي المؤسسي والتمويلي بأهمية الإفصاح البيئي، سواء من جانب الشركات التي تنتج هذه المعلومات، أو من جانب الجهات التمويلية التي قد تستفيد منها، ويبرز هذا التحدي بشكل خاص في الدول النامية التي لا تزال تفتقر إلى بنية تشريعية وتنظيمية متكاملة في هذا المجال.

التوصيات

- استناداً إلى النتائج التي كشفت عنها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز دمج الإفصاح البيئي في عمليات اتخاذ القرار التمويلي داخل الشركات والجهات المانحة:
1. الدعوة إلى تطوير معايير محاسبية موحدة للإفصاح البيئي، تُعنى بقياس وتقييم التكاليف البيئية بشكل دقيق وموضوعي.
2. تحسين جودة وموثوقية البيانات البيئية، وذلك من خلال تدريب الكوادر المالية والمحاسبية، وتبني نظم معلومات بيئية متخصصة تساعد في إنتاج معلومات دقيقة ومحدثة.
3. رفع مستوى الوعي المؤسسي والتمويلي بأهمية الإفصاح البيئي، من خلال برامج تدريبية وتوعوية تستهدف مسؤولي الشركات، والبنوك، والمؤسسات التمويلية، مع التركيز على دوره في تقليل المخاطر وتحسين الأداء طويل الأجل.
4. تعزيز الأطر القانونية والتنظيمية في الدول النامية لدعم الإفصاح البيئي، من خلال إصدار تشريعات تلزم الشركات بالإفصاح عن أدائها البيئي كجزء من تقاريرها المالية السنوية.
5. تفعيل دور الدولة في تبني سياسات تحفيزية، كمنح امتيازات ضريبية أو تمويلية للشركات التي تلتزم بالإفصاح البيئي، بما يشجع القطاع الخاص على دمج البعد البيئي في خطته التشغيلية والتمويلية.
6. إنشاء هيئات رقابية مختصة بالإفصاح البيئي تعمل على متابعة التزام الشركات وتقييم مستوى الشفافية البيئية، مع فرض جزاءات على المخالفين وتشجيع الملتزمين.
7. تشجيع الجامعات ومراكز البحوث على إدماج مفاهيم المحاسبة البيئية في مناهج كليات الاقتصاد، والإدارة، والمحاسبة، إلى جانب دعم الدراسات التطبيقية التي تستكشف أثر الإفصاح البيئي على الأداء المالي والتمويلي للشركات.
8. إنشاء قواعد بيانات وطنية للمعلومات البيئية، تمكن الباحثين والممولين والشركات من الوصول إلى بيانات معيارية موثوقة يمكن الاستناد إليها في صنع القرار.

قائمة المراجع:

1. بلال نصيرة، يامن فوحمة، يحي عبدلاوي (2018) أثر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية على الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية -دراسة حالة مؤسسة بلاستي أنابيب الوادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية، المجلد 9، العدد 1 ص 69-88.
2. جمال محمد اندير (2024م): الإحصاء والاحتمالات، دار الوليد للنشر والتوزيع، طرابلس - ليبيا، ص 242.
3. سارة حليمي، لطيفة بهلول 2021 المحاسبة البيئية كمدخل لتطبيق المسؤولية الاجتماعية في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة مؤسسة نفطاً وحدة تبسة مجلة الاستراتيجية والتنمية المجلد: 11 /العدد: 02 - خاص (فبراير 2021)، ص 165-184
4. سالم القحطاني، وآخرون (1421 هـ / 2002م): منهج البحث في العلوم السلوكية: مع تطبيقات على الـ SPSS، الرياض، ص 210 – 212
5. صالح العساف (1995م): المدخل الى البحث في العلوم السلوكية، مكتبة العبيكان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، ص 430
6. على ميله، (2021) أثر الإفصاح البيئي على الأداء الاقتصادي للشركات الصناعية الليبية، مجلة الاستراتيجية والتنمية، المجلد 11، العدد 01، ص. ص 98-121.
7. محسن مكائيل، مبروكة شعيب، نور الدين بدر، (2020) دور الإفصاح المحاسبي البيئي في تحسين الأداء المالي للشركات الصناعية، مجلة البحوث الاعلامية، يوليو .
8. محمد اقسيم وعصام الامين ومحمد الركابي، (2014)، أثر الإفصاح المحاسبي عن الاستدامة البيئية على ربحية الشركات: دراسة تطبيقية على الشركات الليبية، مجلة الزراعة الصحراوية والبيئية، المجلد 4، العدد 1، ص 15-40.
9. ناجي فادية، (2014)، أثر الإفصاح البيئي المحاسبي على قيمة المنشأة والأداء المالي (دراسة تطبيقية)، مجلة دراسات متقدمة في المالية والمحاسبة، المجلد السابع، العدد 1. ص 1-18
10. A. Adepoju, A. Adeagbo, (2025), Effects of Environmental Disclosure on Financial Performance of Manufacturing Companies in Nigeria, Journal of Business Dev. and Management Res. (JBDMR), V.7, N.7.
11. A. Mashat, (2005) "Corporate Social Responsibility Disclosure and Accountability," Ph.D. the Manchester Metropolitan University.
12. A. Roy, & S. Ghosh, (2011). The Bilateral Association between Discretionary Environmental Disclosure Quality and Economic Performance: An Asian

- Perspective. *The IUP Journal of Accounting Research & Audit Practices*, 10(2), 7-27.
13. B. Stephen and P. Stephen, (2008), Corporate Social Performance and Stock Returns: UK Evidence, *Financial Management*, V.35, N.3, Pp. 97-116.
 14. C. Deegan, & M. Rankin, (1996), "Do Australian companies report environmental news objectively? An analysis of environmental disclosures by firms prosecuted successfully by the Environmental Protection Authority", *Accounting, Auditing & Accountability Journal*, 9(2), 50-67
 15. C. Oba, L. Fodio, & B. Soje, (2012). The Value Relevance of Environmental Responsibility Information Disclosure in Nigeria. *Acta Universitatis Danubius. OEconomica*, 8(6), 100-113
 16. E. Tsang, (1998)' "A longitudinal study of corporate social reporting in Singapore," *Accounting Auditing and Accountability Journal*, vol. 11, no. 5, pp. 624-635.
 17. F. Molina-Azorín, E. Claver-Cortés, D. López-Gamero, & J. Tari, (2009), "Green management and financial performance: a literature review", *Management Decision*, 47, 1080-1100
 18. F. Sobhani, A. Amran, and Y. Zainuddin, (2009)' "Revisiting the practices of corporate social and environmental disclosure in Bangladesh," *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, vol. 16, no. 3, pp. 167-183.
 19. I. Allen, & C. Seaman, (2007). *Likert scales and data analyses*. Quality Progress, 40 (7), pp 64-65
 20. K. Babiak and S. Trendafilova, (2011), "CSR and environmental responsibility: motives and pressures to adopt green management practices," *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, vol. 18, no. 1, pp. 11-24.
 21. L. Bandalos, (2018). *Measurement Theory and Applications for the Social Sciences*. London, UK: SAGE Publications. (p. 173)
 22. L. Hassel, S. Nyquist, & H. Nilsson, (2005). The value relevance of environmental performance. *European Accounting Review*, 14(1), 41-61.
 23. M. Belhaj, A. Salma (2011). Financial performance, environmental performance and environmental disclosure: the case of Tunisian firms, *Afro-Asian J. Finance and Accounting*, 3 (248 – 269).
 24. N. Norhasimah, I. Norhabibi, S. Nor, K. Muhammad, A. Inaliah (2016), The Effects of Environmental Disclosure on Financial Performance in Malaysia, *Procedia Economics and Finance* 35, p.p: 117 – 126
 25. N. Saleh, (2004) "Corporate environmental disclosure in Libya," Ph.D. Napier University.
 26. P. Aggarwal, (2013), "Relationship between Environmental Responsibility and Financial Performance of Firm: A Literature Review", *Journal of Business and Management*, Vol.13, No.1.oct., 2013, pp13-2
 27. P. Griffin, & Y. Sun, (2013). Going Green: Market Reaction to CSR Newswire Releases. *Journal of Accounting and Public Policy*, Vol. 32, No. 2, 2013
 28. P. Malarvizhi, & M. Ranjani, (2016), Link between Corporate Environmental Disclosure and Firm Performance" Perception or Reality? Review of Integrative Business and Economics Research, Vol. 5, no. 3, pp.1-34, July
 29. S. Al-Tuwaijri, E. Christenson, and E. Hughes, (2004) The Relations among Environmental Disclosure, Environmental Performance, and Economic Performance: A Simultaneous Equations Approach. *Accounting, Organizations and Society*, 29, 447-47

30. S. Brammer, C. Brooks, & S. Pavelin, (2006). Corporate Social Performance and Stock Returns: UK Evidence from Disaggregate Measures. *Financial Management*, 35(3), 97-116.
31. S. Ga, Heravi, and J. Xiao, (2005)' "Determinants of corporate social and environmental reporting in Hong Kong: a research note, " *Accounting Forum*, vol.29, no 2 pp.233-242.
32. S. Kapil, L. Shilpa, Impact of ESG Disclosure Scores on Financial, Operating and Market-Based Performance: Evidence from NSE-100 Companies, *NMIMS Management Review*, V. 32, N. 3
33. S. Musah, M. Shahin, K. Manisha, P. Ghanshyam, 2025, The impact of corporate environmental reporting on the financial performance of listed manufacturing firms in Ghana, *Corporate Social Responsibility and Environmental Management*, V. 32, N.1, January, pp. 1230-1244
34. U. Sekaran, (2006) *Research Methods for Business A Skill-Building Approach*, 4th edition, John Wiley & Sons (Asia), Singapore, p 311.